السلطه الوطنيه الفلسطينيه

سلطة المياه

السياسة الوطنية للمياه في فلسطين

23 كانون الأول 2012

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

القسم الأول المقدمة

1. الخلفية

1.1 السياسة الوطنية للمياه

1.2 بيان الأهداف

1.3 المرجعية

1.4 التطبيق

1.5 تاريخ سريان المفعول

1.6 عملية الصياغة

1.7 السياسة المائية

القسم الثاني السياسة

2. مبادئ السياسة

2.1 التطوير المستدام لمصادر المياه

2.2 الإدارة المتكاملة للموارد المائية

2.3 الحقوق المائيه:

2.4 الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي

2.5 الاستدامة المالية لخدمات المياه:

2.6 والإدارة

2.7 الإدارة المستدامة لمياه الصرف الصحي

3. بيانات السياسة

3.1 الإدارة المستدامة للموارد المائية

3.2 الإدارة المتكاملة لموارد المياه وتوزيع حقوق المياه

3.3 قضايا المياه العابرة للحدود

3.4 الحصول على خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي

3.5 الاستدامة المالية لخدمات المياه وخدمات الصرف الصحي
3.6 الحوكمة والإدارة
3.7 حماية البيئة من التلوث عبر مياه الصرف الصحي
3.8 المعايير الخاصة بقطاع المياه ومياه الصرف الصحي في فلسطين.
3.9 الاستراتجيات الخاصة بقطاع المياه

4. الترتيبات المؤسساتية المقترحة
4.1 الإدارة الكلية لقطاع المياه والصرف الصحي
4.2 المجلس الأعلى للمياه
4.3 مصلحة المياه الوطنية
4.4 مصالح المياه والصرف الصحي الإقليمية
4.5 جمعيات مستخدمي المياه

القسم الأول المقدمة

1. الخلفية

1.1 السياسة الوطنية للمياه

تهدف هذه الوثيقة إلى عرض إطار العمل المعتمد من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية في قطاع المياه بخصوص الإدارة المستدامة للموارد المائية في دولة فلسطين المحتلة. الوثيقة المقدمة تحدد الخطوط العريضة للأهداف وبيانات السياسة العامة لقطاع المياه في الفترة ما بين 2013– 2032.

تعتبر الإدارة المستدامة لمصادر المياه أمراً مهما للازدهار الفلسطيني على المدى الطويل، وذلك كون المياه ضرورية للانسان والحياة بشكل عام، وكذلك للتنمية الإقتصادية مثل التنميه الزراعية والصناعية، حيث إن كل قطاع يعتمد على ديمومة و استمرارية الوصول للمياه.

وعلى الرغم من شح الموارد المائية المتاحة، وأهمية المياه لمستقبل صحي، فإنه يمكن القول بأنه كانت هناك حالات لم يتم فيها إعطاء المياه قيمتها الحقيقية. لا تتيح الإدارة المستدامة لمصادر المياه حلولاً سهله حيث أن البلاد تعاني من شح المياه, حيث أن أسرائيل تعيق وصول الفلسطينين لموارد المياه الطبيعية. وعليه تحتاج التدابير القانونية والإدارية على الدوام إلى التحديث بالاستناد إلى خطة يتم تطويرها إستراتيجيا، وبعبارة أخرى وضع سياسة وطنية للمياه.

بالإضافة إلى ذالك، فإن هذه الإستراتيجية تشكل جزءا من الإطار المستمد من تقييم متكامل من سلطة المياه الفلسطينية للموارد المائية بالتشاور مع الجهات المعنية حسبما تقررها الحكومة، بصفتها المتبنى والداعم الرئيس لكل من السياسة والإستراتيجية.

سوف يتم تقاسم المسؤوليات الخاصة بتطبيق التدابير المقترحة في هذه الوثيقة بين مختلف الجهات المعنية، بما في ذلك: –

–مكتب رئيس الوزراء.
– وزارة المالية.
– وزارة الزراعة.
– وزارة شؤون البيئة.
– وزارة الحكم المحلي.

- وزارة الصحة.
- مزودي خدمات المياه وجمعياتهم الممثلة.
- دائرة شؤون المفاوضات.

تم إعداد هذه السياسة تحت عنوان "السياسة الوطنية للمياه ومياه الصرف الصحي"، وذلك تحت إشراف سلطة المياه الفلسطينية، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية الرئيسية بقطاع المياه في دولة فلسطين المحتلة.

1.2 بيان الأهداف

تعتبر السياسة الوطنية للمياه إطار العمل اللازم للتخطيط والإدارة الضرورية لحماية وحفظ والادارة المتكاملة والمستدامة لمصادر المياه وتوفير خدمات ومعايير وإمدادات المياه والصرف الصحي في دولة فلسطين المحتلة من خلال تحقيق الاهداف التالية :

(أ) تعزيز المنهج الذي تتبعه السلطة الفلسطينية للادارة المتكامله و المستدامة لموارد المياه من خلال ضمان عمل جميع أذرع الحكومة جنبا إلى جنب من أجل تحقيق أهداف مشتركة لإدارة مصادر المياه،

(ب) وضع إطار عمل للتنمية والتنظيم والإدارة المستدامة المنسقة لخدمات المياه والصرف الصحي، وذلك لضمان تضافر الجهود من اجل تحسين إعادة تأهيل وإدارة وصيانة أنظمة المياه.

سوف تكون السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه بمثابة الاطار لضمان التعاون والعمل المشترك بين مختلف الجهات ذات العلاقة بالمياه وكذلك الجهات المعنية على مختلف المستويات الوطنية، الإقليمية، البلدية والمحلية. وعلى هذا النحو، فانه يجب التعامل مع وثيقة السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه كوثيقة حية قادرة على استيعاب التغيرات التي من شأنها أن تعزيز الإطار الوطني وبالتالي تطبيق الطرق الصحيحة لإدارة المياه على جميع المستويات.

1.3 المرجعية

تتماشى السياسة الوطنية للمياه مع إستراتيجية قطاع المياه والصرف الصحي للسنوات (2011_2013)، ومع مسودة إستراتيجية إدارة الموارد المائية لعام (1997)، ومع السياسة الوطنية للمياه لعام (1995)، ومع دراسة التخطيط الاستراتيجي لقطاع المياه (WSSPS,

ps,2000)، ومع الخطة الوطنية للمياه (NWP, 2000) ، ومع خطة إدارة الحوض الجوفي الساحلي للسنوات 1999–2004 (CAMP,2004-1999).

1.4 التطبيق

تشير السياسة إلى جميع مصادر المياه الطبيعية (المياه الجوفية، والمياه السطحية، والمياه العذبة، والمياه قليلة الملوحة، والمياه المالحة)، وكذلك إلى خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي المزودة إلى المواطنين في دولة فلسطين المحتله.

تنطبق هذه السياسة على كل دولة فلسطين المحتله، أي أراضي غزة والضفة الغربية، بما في ذلك المياه الإقليمية الدولية والقدس الشرقية.

1.5 تاريخ سريان المفعول

من المتوقع تنفيذ وتطبيق السياسة الوطنية للمياه اعتباراً من تاريخ موافقة مجلس الوزراء عليها.

من جانبها ستمضى سلطة المياه الفلسطينية قدما بتنفيذ السياسة الوطنية للمياه وذلك بمساعدة الجهات المعنية الرئيسية. وسوف يتم مراجعة كل من السياسة والاستراتيجية الوطنية للمياه بشكل سنوي بغية التحقق من تقدم سير العمل مع ضمان استمرار إجراء عمليات تقييم مستقلة بشكل تام كل ثلاث سنوات.

1.6 عملية الصياغة:

تم صياغة السياسة الوطنية للمياه بالتشاور مع الوزارات الحكومية ذات العلاقه، والهيئات، ومقدمي خدمات المياه و الصرف الصحي، والجامعات والمعاهد، والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع المياه.

1.7 السياسة المائية:

تطوير وادارة مصادر المياه في دولة فلسطين المحتلة بطريقة فعالة ومتكاملة ومستدامة لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للشعب الفلسطيني.

القسم الثاني السياسة

2. مبادئ السياسة

2.1 التطوير المستدام لمصادر المياه

- المياه العذبة هي مصدر محدود ورئيسي لضمان ديمومة الحياة والتنمية وللبيئة أيضاً.
- تعتبر المياه جزء من الحياة البيئية الأشمل. ومع الأخذ بعين الاعتبار أهمية المياه العذبة وما تعانيه من شح، فإنه ينبغي التعامل معها كعنصر أساسي للحفاظ على جميع أشكال الحياة.
- يجب أن يستند تزويد المياه على التنمية المستدامة لجميع مصادر المياه (التقليدية وغير التقليدية، والمشتركة والذاتية)
- يجب أن يعتمد تطوير مصادر المياه على تجميع البيانات وتقييم جميع المصادر المائية بالإضافة إلى الموازنه بين المياه المتوفره والمياه التي تحتاجها جميع القطاعات
- للمياه قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية لذا يجب أن يتم ادارتها من ناحية النوعية والكمية بطريقة مجدية اقتصاديا
- يجب تحقيق الأهداف البيئية عبر ترشيد استخدام المياه وحماية جميع مصادر المياه من التلوث.

2.2 الإدارة المتكاملة للموارد المائية

- يجب إدارة الموارد المائية بشكل متكامل، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ووجهات نظر جميع المستخدمين الحاليين والمحتملين، وكذلك استدامة تلك الموارد على المدى الطويل.
- يمكن ضمان التوزيع العادل والمنصف والمستدام بين جميع المستخدمين الشرعيين من قبل الدولة.
- يجب أن يتم موائمة التنمية الزراعية والصناعية وغير ذلك من اشكال التنمية والاستثمارات مع كمية و نوعية موارد المياه المتاحة أو التي سيتم تطويرها.

2.3 الحقوق المائيه:

- سوف يتابع الفلسطينيون مصالحهم المتعلقه بالحصول على حقوقهم في المياه، بما في ذلك الحق العادل في الوصول و السيطرة على مصادرهم المائيه وحق إستخدام المصادر المائية المشتركة مع دول أخرى، وذلك بما يتوافق مع القانون الدولي.

2.4 الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي

- للمياه قيمة فريدة من نوعها للبقاء الإنساني والصحة، ولكل مواطن الحق في الحصول على كمية كافية من المياه ذات جودة مناسبه لغرض الإستخدام وبأسعار معقولة وفقا لمصادر المياه المتوفره.

- لكل مواطن الحق في الحصول على خدمات صحية نظيفة .
- سوف يتم الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومصالح جميع فئات المجتمع (الفئات المهمشة، والفقراء، والفئات ذات القدرة المحدودة، والنساء، إلخ) .
- سوف يتم تطبيق مفهوم التكامليه بين خدمة تزويد المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي.

2.5 الاستدامة المالية لخدمات المياه:

- حيث أن للماء قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية عاليه في جميع مجالات استخدامه المتنوعه، فان خدمات المياه ليست مجانية.

2.6 الحكم والإدارة

- تعتبر جميع مصادر المياه ملكيه عامة
- يجب أن تقوم تنمية المصادر المائية و إدارتها على نهج تشاركي يشمل جميع أصحاب المصلحة (المستخدمين، والمخططين، وصانعي السياسات) على جميع المستويات.
- مسؤولية حوكمة مصادر المياه تعتبر مهام وزاريه و تنظيميه ، بينما ادارة خدمات المياه تعتبر مهام تشغيليه ، لذا يجب فصلها مؤسساتيا.

2.7 الإدارة المستدامة لمياه الصرف الصحي:

- يجب على ملوثي المياه دفع تعويضات عن الأضرار التي يسببونها
- يتطلب التخلص الآمن من مياه الصرف الصحي معالجتها وفقا للموصفات المعتمدة وذلك للتخلص من المخاطر البيولوجية، والكيميائية، والمادية.
- تعتبر المياه العادمة المعالجة من مصادر المياه ويتم إضافتها إلى الموازنه المائيه. يعتبر هذا ممكنا في ظل المناخ شبه الجاف، وقلة مصادر المياه العذبة المتوفرة، وارتفاع الطلب على المياه العذبة للأغراض المنزلية، والعجز في السلع الغذائية والتكلفة العاليه لمثل هذه المصادر العذبه.

3. بيانات السياسة

3.1 الإدارة المستدامة للموارد المائية

تهدف السياسة الوطنية للمياه في فلسطين إلى:

1- ضمان ثبات معدل الاستخراج من الموارد المائية ما لم يحظر ذلك بشكل محدد من قبل الحكومة، خصوصاً في ظل عدم وجود مصدر بديل للوفاء بالاحتياجات الأساسية.

2- إعطاء الأولوية لمنع تلوث المياه الجوفية (بما في ذلك التلوث اللامحلي من الأسمدة والمبيدات) وضمان حماية المياه الجوفية في نفس الوقت، وتحسين نوعية المياه العذبة في المسطحات المائية والتي كانت قد ساءت جودتها بسبب الأنشطة البشرية.

3- التعهد باستمرار التحكم بجودة موارد المياه، وتحديد مصادر التلوث والملوثين وتطبيق مبدأ الغرامات على الملوثين.

4- تطوير كميات إضافية من المياه عبر موارد مائية غير تقليدية بدون المساس بحقوق المياه الفلسطينية.

5- زيادة معدل ترشيح مياه الأمطارفي المرتفعات بهدف اعادة شحن طبقات المياه الجوفية

6- وضع استراتجيات مرنة للتعامل مع آثار تغير المناخ على الموارد المائية والامن الغذائى والعمل على تتبع أثر الانبعاث الكربوني في قطاع المياه خلال الاستخدام الفاعل للمياه.

7- دعم التجميع المنتظم لجميع البيانات الهيدرولوجية ذات العلاقة بالقضايا المائيه ووضعها في قاعدة بيانات مركزية، وجعل هذه المعلومات متاحة للجمهور وذلك من اجل(ا) ضمان فعالية إدارة المياه في فلسطين و (ب) ضمان التخطيط الأمثل للري من قبل وزارة الزراعة والجهات المعنية و (ج) توثيق الاستثمارات ذات الأولوية في هذا القطاع.

8- تشجيع مشاركة المجتمع المحلي في المراحل المختلفه من تطوير مشاريع المصادر المائية، التي تتضمن التوعية العامة وحملات التدريب وذلك لخلق بيئة مناسبة للإدارة الفعالة والمستدامة وضمان ايجاد مجتمع واع لدوره ومسؤولياته وحقوقه وواجباته في الإدارة الفاعلة والمستدامة لمصادر المياه.

9- الاعتراف بجمعيات مستخدمي المياه (بما في ذلك جمعيات مستخدمي مياه الري) ككيانات رسمية لها الحق بالمشاركة في الإدارة المشتركة لحقوق المياه الوطنية نيابة عن ممثليه.

10- زيادة وعي الجمهور حول قضايا المياه ومياه الصرف الصحي، وزيادة المشاركة في إدارة قطاع المياه وإشراك المواطنين في عمليات المشاركة العامة وتطوير فهمهم لحقوقهم وأدوارهم.

3.2 الإدارة المتكاملة لموارد المياه وتوزيع حقوق المياه

تهدف السياسة الوطنية للمياه في فلسطين إلى:

11- تحديد جميع الموارد المائية المتاحة في فلسطين حيث أنها ملكية مشتركة للشعب الفلسطيني ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة الادعاء أن الموارد المائية ملكية خاصة. وستقوم السلطة الوطنية الفلسطينية بتنظيم حق استخدام تلك الموارد المائية.

12- تحديد الأولويات لتوزيع الموارد المائية المتاحة لمختلف أنواع المستخدمين وللاغراض المختلفة (المنزلية، الزراعية ، البيئية ، الصناعية، الترفيهية، السياحية..الخ) مع ضمان إعطاء الأولوية المطلقة للأغراض المنزلية والسكنية.

13- تخصيص حقوق المياه للمنفعة الاقتصادية (الزراعة، والصناعة، والسياحة،...الخ) بين مختلف المستخدمين على أساس الفوائد الاقتصادية العائدة على فلسطين (من حيث الإيرادات، وخلق فرص العمل، والأمن الغذائي) بما يتوافق مع خطط التنمية الوطنية.

14- إنشاء مؤسسة وطنية لضبط ومراجعة توزيع حقوق المياه على المستوى الوطني (توضيح مبادئ التوزيع والكميات المحددة لكل نشاط).

15- ضمان أن يتم توزيع الكميات المحدودة من إمدادات المياه لكل نوع من المستخدمين بطريقة عادلة ومنصفه، وبأن يكون التوزيع بين المناطق عادلاً، وحيثما إقتضى، سوف يتم تنظيم التحويل في السحب بين حوض وآخر ومنطقة وأخرى تحت مسئولية مصلحة المياه الوطنية.

16- تخصيص حقوق سحب المياه من خلال سلطة وطنية مختصة، وستكون تلك الحقوق محدودة من حيث الكمية، ومحدودة المدة الزمنية، وسيخصص استخدامها

لأغراض محدودة، ولتحقيق هذا الغرض فإنه لن يسمح بحفر الآبار وإستخراج المياه الا بعد الحصول على تصريح أو ترخيص .

17- سوف يتم تسوية أي نزاع ناشيء عن توزيع المياه بواسطة التحكيم، وإذا لزم الأمر عن طريق المحاكم.

18- يستثنى من ذلك أن التنمية الإقتصادية تؤدي إلى الاستخدام غير المستدام للمياه، ولو بشكل غير مقصود، أو إلى ضرر بيئي لا يمكن معالجته. وعليه، فإن أخذ البيئة والمصادر المائية بعين الاعتبار سوف يضع الأساس للحلول الآقتصادية.

19- يجب ضمان استهلاك المياه في قطاع الزراعة بطريقة فاعلة و مجديه اقتصاديا وذلك لضمان فعالية التكلفة (اختيار أصناف المزروعات، واستخدام المياه ذات الجودة الأقل، واستخدام اوسع لتكنولوجيا ري متطوره).

20- النظر في الفصل بين مياه الصرف الصحي ومياه الأمطار حيثما أمكن وبطريقة فعالة من حيث التكلفة.

3.3 قضايا المياه العابرة للحدود

تهدف السياسة الوطنية للمياه في فلسطين إلى:

21- ضمان حقوق المياه الفلسطينيه كاملة من موارد المياه المشتركة.

22- التعاون مع الشركاء الإقليميين من اجل تعزيز استخدام امثل للموارد المائية المشتركة، وتحديد وتنمية موارد جديدة وإضافية وجمع وتبادل المعلومات والبيانات ذات الصلة.

23- تشجيع، حيثما يكون مناسباً، التوزيع المتساوي للمياه المتاحة في فلسطين، أو ولفترة محدودة أثناء الجفاف، إعادة توزيع حصص المياه المتفق عليها من الأحواض المائية الجوفية المشتركة من خلال نقل كميات من المياه عبر الحدود من مناطق لها القدرة للوصول إلى حصص اكبر، والاستيراد عبر الحدود إلى المناطق ذات قدرة اقل للحصول على احتياجاتها من المياه.

24- وحيث يكون مناسبا، تشجيع تصدير مياه الصرف الصحي العابره للحدود المعالجة من فلسطين، مقابل استيراد المياه العذبة العابره للحدود اضافه الى الكميات المتفق عليها والمخصصة للمصادر المشتركة.

3.4 الحصول على خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي

تهدف السياسة الوطنية للمياه في فلسطين إلى :

25- متابعة حق كل مواطن في الحصول على كميات كافية من المياه وبأسعار معقولة (حسب توفرها) تكون متوفرة بالجودة المطلوبة لغرض الاستخدام المطلوب.

26- التركيز بشكل خاص على تطوير خدمات المياه و الصرف الصحي في المناطق المهمشه (المناطق التي تعاني من سوء الخدمات) بما في ذلك المناطق الريفية، والقرى النائية، ومخيمات اللاجئين.

3.5 الاستدامة المالية لخدمات المياه وخدمات الصرف الصحي

تهدف السياسة الوطنية للمياه في فلسطين إلى :

27- ضمان أن عملية استخراج ونقل وتوزيع المياه، بالإضافة إلى جمع مياه الصرف الصحي ومعالجتها، هي عملية مستدامة ماليا وان مزودي هذه الخدمات يمكنهم إظهار قدرتهم المالية والفنية فيما يتعلق بالتشغيل، والصيانة، والوصول الى استرداد كامل التكاليف

28- وضع وتنفيذ اللوائح والقوانين الخاصة بتحصيل الإيرادات من قبل المصالح (بما في ذلك ديون العملاء)، حيث ان تحصيل الديون هو أمر ضروري لضمان الجدوى المالية واستدامة خدمات المياه وخدمات الصرف الصحي .

29- وضع وتنفيذ لوائح وقوانين خاصة للتعامل مع التوصيلات غير القانونية لشبكات المياه وشبكات الصرف الصحي .

30- ضمان أن متطلبات تمويل الخدمات المقترحة يعكس الأهداف المالية المعتمدة وقيمة التكلفة لكل مزود للخدمات، حيثما لا توفر التسعيرة تغطية لاسترداد كامل التكلفة، فإنه يجب توضيح وتأمين جميع مصادر التمويل المطلوبة لتغطية تلك الفجوة المالية.

31- تحديد رسوم الصرف الصحي، ورسوم الوصل، ورسوم معالجة مياه الصرف الصحي لتحقيق استرداد التكاليف. وهذا يهدف بالنهايه الى استرداد التكاليف بالكامل.

32- تطبيق رسوم مختلفة لمختلف المناطق الجغرافية، تبعا لاستخدام و جودة المياه العادمه المعالجة.

33- تقييم قدرة المواطن على دفع تكاليف خدمات المياه والصرف الصحي، والتأكد من أن ذلك التقييم يشكل جزءا لا يتجزأ من تقييم التعرفة الجمركية ويشمل القضايا المتعلقة بالشريحة الفقيرة والمحرومة من المجتمع.

34- وضع وتنفيذ نظم تعرفة عادلة وتصاعدية وذلك من اجل تسهيل الحصول على الخدمات من قبل الفئات الفقيرة والمهمشة ولضمان استرداد قيمة التكاليف من قبل مقدمي خدمات المياه.

3.6 الحوكمة والإدارة

تهدف السياسة الوطنية للمياه في فلسطين إلى:

35- تنظيم قضايا الموارد المائية، وإمدادات المياه و تجميع مياه الصرف الصحي ومعالجتها وتصريفها ، وفصل الوظائف المؤسساتية والتنظيمية عن وظائف تقديم الخدمات.

36- تفويض المؤسسات العامة بمهمة توفير خدمات تزويد المياه المحلية ومياه الشرب ، وخدمات جمع مياه الصرف الصحي والتخلص منها.

37- تشجيع إعادة هيكلة المؤسسات و مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتنفيذ وتشغيل وصيانة شبكات المياه ومياه الصرف الصحي ومحطات المعالجة وذلك من اجل تحسين الكفاءة والفعاليه في أداء مؤسسات قطاع المياه ونقل الخبرات التشغيلية والتكنولوجية.

38- تشجيع مشاركة الجمعيات الرسمية لمستخدمي المياه وذلك لضمان الإدارة الأمثل لمصادرالمياه الفلسطينية والمشتركة (بما في ذلك الآبار، والينابيع، ومياه الصرف الصحي المعالجة) المستخدمة لأغراض اقتصادية (الري والصناعة والسياحة).

39- ضمان مشاركة جميع الجهات المعنية بشكل فاعل (من منظور نسوى ومناطقي وفئوي) في برامج ومشاريع المياه ومياه الصرف الصحي، وذلك لدعم الإدارة المستدامة للمصادرالمائية.

40- تحديد الأولويات بخصوص الاستخدام الأمثل لمصادر المياه، بما في ذلك تخصيص الأموال العامة، أو عبر تشجيع الأداء الفعال.

41- تشجيع مزودي خدمات المياه بتقليص تزويد كميات المياه الغير مجديه اقتصاديا وذلك بغية زيادة توفر المياة الشحيحة إلى المستخدمين، وتحسين فاعليتها التشغيلية بحيث تلبي الأهداف الوطنية بشكل تدريجي.

42- وضع استراتجيات لإدارة الطلب على المياه، بما في ذلك آليات التعرفة المناسبة ورفع مستوى وعي الجمهور.

43- الاشتراط على المؤسسات المسؤولة عن خدمة تزويد المياه والصرف الصحي بتقديم خطط مالية وتقنية صحيحة وذلك لتلبية أهداف الاستراتيجيه الوطنيه طويلة الأمد و ومتطلبات الخطط الرئيسية قصيرة وطويلة الأمد للبنية التحتية في فلسطين ، بالإضافة إلى متطلبات الاستثمار والتمويل قصير المدى الخاص بقطاع المياه والصرف الصحي.

3.7 حماية البيئة من التلوث عبر مياه الصرف الصحي

تهدف السياسة الوطنية للمياه في فلسطين إلى:

44- ضمان حق كل مواطن في الوصول إلى مرافق الصرف الصحي المناسبة (شبكات المجاري أو محطات معالجة الصرف الصحي بما في ذلك المعالجة الفردية)، وذلك لجمع والتخلص من مياه الصرف الصحي بطريقة نظيفة وصحية.

45- تشجيع تحسين محطات معالجة الصرف الصحي الاقليمية والمناطقية والفردية.

46- معالجة المخاطر الصحية المرتبطة بإنتاج مياه الصرف الصحي ومنع التلوث البيئي الناتج عنها.

47- منع وصول واختلاط مياه أسطح المنازل و مياه تصريف الأمطار مع شبكات الصرف الصحي العامه.حيث يجب تجميع مياه الأمطار بشكل منفصل ضمن برامج الحصاد المائي.

48- معالجة جميع مياه الصرف الصحي الناتجة حتى مستوى مناسب لاعادة استخدام آمن و منتج، وذلك وفقاً للمعايير الوطنية، ودعم توزيع وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لغرض الانتاج.

49- يجب أن تعطى الأولوية لإعادة استخدام مياه المعالجه في الزراعه. مع امكانية مزج مياه الصرف الصحي المعالجة مع المياه العذبة لتحسين نوعية المياه حيثما أمكن ذلك. مع اهمية اختيار المحاصيل التي تروى بمياه الصرف الصحي المعالجة أو خلطها مع مصادر المياه العذبة لتتناسب مع مياه الري ، ونوع التربة ، والجدوى الاقتصاد في عمليات إعادة الاستخدام

50- يجب تحديد احتياجات مغذيات المحاصيل مع الأخذ بعين الاعتبار جودة نوعية مياه الصرف الصحي المعالجه، مع تجنب الإفراط في استخدام المواد المغذية. مع ضرورة تشجيع المزارعين على تحديد معدل المياه المطلوبة للمحاصيل المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار قيمة المغذيات الموجوده في المياه المعالجة وغيرها من اعناصر.

51- ضرورة رصد تراكم المعادن الثقيلة والملوحة، وإدارتها، و تخفيفها كما يجب غسل التربة والزام المؤسسات الزراعيه بذلك ومعالجة مياه الصرف الزراعية.

52- يجب تشجيع المزارعين على استخدام تقنيات الري الحديثة والفعالة. و حماية العمال في المزارع والمحاصيل من التلوث بمياه الصرف الصحي وضمان عدم ري المزروعات بمياه الصرف الصحي غير المعالجة.

53- تحسين إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة عبر ترتيبات تعاقدية دقيقة وسليمة بين المنتجين والمستخدمين.

54- العمل مع الجهات والمؤسسات ذات العلاقة على توعية الجمهور بأهمية معالجة مياه الصرف الصحي واعادة استخدامها وبيان المخاطر الصحية والبيئية المترتبة عن مياه الصرف الصحي.

3.8 المعايير الخاصة بقطاع المياه ومياه الصرف الصحي في فلسطين.

تهدف السياسة الوطنية للمياه في فلسطين إلى:

55- العمل مع الجهات ذات العلاقة على وضع، وتحديث وتطبيق المعايير الوطنية الخاصة بجودة مياه الشرب بالاستناد إلى آخر ما توصلت إلية المعرفة بشأن المخاطر المحتملة اخذين بعين الاعتبار الأولويات الوطنية والاقتصاديه وتوافر إمدادات المياه، فضلا عن الآثار الصحية والبيئية الأخرى.

56- العمل مع الجهات ذات العلاقة على وضع وفرض معايير وطنية لتصريف مياه الصرف الصناعي في شبكات الصرف الصحي.

57- وضع وتطبيق معايير وطنية لإعادة استخدام المياه العادمة في الزراعة والمحاصيل لإعادة الاستخدام

58- العمل مع الجهات ذات العلاقة على وضع وفرض معايير وطنية لتصريف مياه الصرف الصحي في مجاري المياه الطبيعية (الأودية، والأنهار، والبحار).

59- العمل مع الجهات ذات العلاقة على وضع وفرض معايير و قوانين وطنية بخصوص خدمات محطات المعالجه الموضعيه، حيث انها مصدر محتمل للتلوث.

60- العمل مع الجهات ذات العلاقة على تنظيم وتوحيد معايير عملية جمع الحمأه، والتخلص منها واستعمالها بشكل آمن.

3.9 الاستراتجيات الخاصة بقطاع المياه

61- سوف تعمل السياسة المائيه الوطنية في فلسطين على توجيه عملية وضع الاستراتيجيات الوطنية الخاصة بالقطاع.

62- تكون سلطة المياه الفلسطينية المسؤولة عن إعداد هذه الاستراتيجيات من خلال التنسيق الوثيق مع الجهات المعنية الأخرى.

4. الترتيبات المؤسساتية المقترحة

4.1 الإدارة الكلية لقطاع المياه والصرف الصحي

لقد تم إعطاء سلطة المياه الفلسطينية المهام و المسؤوليه، من خلال القانون رقم (2)1996، وقد أكد ذلك قانون المياه رقم (3)2002 ، علىإدارة الموارد المائية، وتنفيذ السياسه المائية، و توطيد الإشراف والمراقبة على مشاريع المياه، والشروع في التنسيق والتعاون بين الأطراف ذوي العلاقه بإدارة المياه.

أما الوزارات الأخرى المسؤوله عن قضايا محددة فهي على النحو التالي:

- وزارة الزراعة: الري، وتشجيع وتنظيم جمعيات المزارعين.
- سلطة جودة البيئة: تعريف وتحديد اللوائح والقوانين البيئية، بما في ذلك مواصفات تصريف مياه الصرف الصحي المعالجة في مجاري المياه الطبيعية.
- مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية: توحيد المعايير الخاصة بمرافق المياه والصرف الصحي، ومحطات المعالجة الموضعيه، و أثر الانبعاث الكربوني واثرها على الوضع المائى بالتعاون مع الأطراف ذوي العلاقه.
- وزارة التخطيط والتنمية الادارية:وضع خطط التنموية الوطنية (مع الأخذ بعين الاعتبار توفر الموارد المائية) .
- وزارة الحكم المحلي: تأسيس مجالس الخدمات المشتركة والمشاركة في انشاء مصالح المياه الاقليمية .

سلطة المياه الفلسطينية مسؤولة عن تنظيم قطاع منتجي المياه و مزودي الخدمات، بما في ذلك:

- تحديد حقوق استخراج المياه
- تنظيم حق استخدام الموارد
- اعداد العقود لمقدمي الخدمات
- تحديد التعرفة/ التسعيرة

- تقديم الدعم اللازم لمؤساسات المواصفات و المقاييس لتعريف المواصفات
- حل النزاعات بين مزودي الخدمات والمستخدمين(بما في ذلك الخلافات بين مصلحة المياه الوطنية و مزودي خدمات المياه..

4.2 المجلس التنظيمي للمياه

سوف يتم إنشاء مجلس تنظيمي للمياه، ويشمل هذا المجلس ممثلين عن الجهات المعنية الرئيسية بقطاع المياه والصرف الصحي (منتجي المياه، مستخدمي المياه، المناطق والمحافظات، الحكومة المركزية).

ويتمثل دور المجلس في اعتماد عملية التوزيع لحصصالمياه على مختلف القطاعات، واعتماد التخصيص الكلي للاستثمارات على مختلف القطاعات الفرعية والمصادقة على التعديلات المقترحة بخصوص تنظيم القطاع.
يجتمع المجلس التنظيمي للمياه مرة في العام أو كلما تطلب ذلك ، فيما تقوم سلطة المياه الفلسطينية دور السكرتاريا الدائمة للمجلس.

4.3 مصلحة المياه الوطنية

من اجل تقاسم الموارد المائية الشحيحة في فلسطين بين جميع فئات المجتمع، قامت حكومة فلسطين بإنشاء مصلحة مياه وطنية تكون مسؤولة عن نقل كميات المياه بين مختلف المناطق بطريقة فعالة جدا.

يسمح أيضاً لمزودي المياه بالجملة بإستخراج المياه، ولكن ليس لهم الحق باحتكار إنتاج المياه .
يكون مزود/ي المياه بالجملة هم الممثلون الوحيدون للشعب الفلسطيني في كل المعاملات مع شركة المياه الإسرائيلية "مكروت" .

4.4 مصالح المياه والصرف الصحي الإقليمية

من اجل توفير خدمات فعالة للعملاء، فإن مزودي المياه بالجملة لا يخدمون العملاء مباشرة ولكنهم يقومون ببيع المياه لمقدمي الخدمات المحليين .

هناك حاليا أكثر من 300 مقدم لتلك الخدمات. حيث يتم القيام بمعظم هذه الأعمال على مستوى البلديات. ومن أجل تحسين الفعالية وتطوير الاقتصاد، فإن السياسة تشجع على إنشاء مجلس خدمات مشتركة يقوم بدوره بتقديم خدمات المياه والصرف الصحي إلى أكثر من بلدية. وبشكل نهائي، تهدف السياسة إلى دعم تشكيل مصالح اقليميه ، تتضمن منطقة امتياز كل واحدة محافظة أو أكثر.

وهذه المرافق سوف تتمتع باستقلاليه اداريه و ماليه على أساس مبادئ استرداد التكاليف. الاستراتيجية على المدى الطويل سوف تشجع مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ بعض المشاريع، وربما إدارة الخدمات من خلال تعاقدها مع المرافق العامة.
يسمح لمصالح المياه الحليه و الإقليمية إدارة مرافق استخراج المياه ، شريطة حصولهم على التراخيص اللازمة.

4.5 جمعيات مستخدمي المياه

تعتبر جمعيات مستخدمي المياه من الشركاء المهمين في مجال إدارة مياه الري، وتشجع السياسة على إضفاء طابع رسمي على تلك الجمعيات وتطوير ترتيبات تعاقدية موثقة بينها وبين مزودي المياه، وبما في ذلك ترتيبات العقود بين مناطقها.